

## تقرير

## التعليم المهني: فساد بملايين الدولارات

2017. هي المرة الأولى التي يوزع فيها المدير العام المهمات المتعلقة بالامتحانات الرسمية، بحسب الشهادات المعطاة، على لجنتين عليين تضم كل منهما 15 عضواً بدلاً من لجنة واحدة كانت تهتم في العادة بكل الشهادات، بهدف مضاعفة التعويضات.

ففي 25 أيلول الماضي، وقّع وزير التربية مروان حمادة قرارين حملاً الرقم 184 و 185 لإعطاء التعويضات لأعضاء اللجنتين اللتين يرأسهما دياب، إذ إن الأولى تعنى بشهادات الإجازة الفنية والامتياز الفني والمشرف المهني، وتهتم الثانية

بشهادات البكالوريا المهنية والثانوية المهنية والتأهيلية الفنية التحضيرية والتكميلية المهنية. ففي القانون، ينال المدير العام ضعفي أعلى تعويض ناله رئيس لجنة التصحيح، وفي هذه الحالة حظي دياب في القرار الأول بـ 49 مليوناً

و842 ألف ليرة لبنانية، وفي القرار الثاني بـ 79 مليوناً و384 ألف ليرة، أي ما مجموعه 129 مليوناً و226

ألف ليرة لبنانية للدورة الأولى فقط، فيما نال نائب الرئيس في اللجنتين جوزيف يونس ما مجموعه 97 مليوناً و380 ألف ليرة. يذكر أن هناك 7 أسماء تكررت في اللجنتين وتراوحت التعويضات بين 19 مليون ليرة و130 مليوناً. ويستفيد أعضاء اللجنتين أنفسهم من تعويضات الدورة الثانية. وإذا ما احتسبنا أن

الراتب الشهري لكل منهم لا يتجاوز 4 ملايين ليرة، فمعنى ذلك أن مجموع رواتبهم لا يتعدى 48 مليون ليرة، في حين أنهم يحصلون على تعويضات خيالية في شهر واحد.

تضيف المصادر أن دياب مطالب بأخذ إجازته الإدارية قبل خروجه إلى التقاعد، بحسب البند 4 من المادة 35 من المرسوم الاشتراعي 1969/112 (نظام الموظفين) التي تنص على الآتي: «لا يسري مفعول الصرف من الخدمة أو الإحالة إلى التقاعد إلا بعد انتهاء مدة الإجازات الإدارية التي يستحقها الموظف».

وتقول المصادر إن لدى دياب يوماً إجازة لم يأخذها، ولو احتسبنا المدة لكان عليه أن ينهي خدماته قبل أيام قليلة. دياب رفض، بحسب المصادر، وأكد أنه سيبقى في مكانه من دون تقاضي أي بدل مالي، إلا أن المادة 68 من نظام الموظفين تنص في بندها الرابع على: «ينقطع حكماً عن العمل الموظف المنتهية خدمته بسبب بلوغه السن القانونية أو قضائه في الخدمة المدة القانونية. وإذا استمر في العمل لا يترتب له أي أجر أو راتب أو تعويض أو بدل أتعاب عن الخدمات التي يؤديها بعد بلوغه حد السن أو حد المدة القانونية ويتعرض للملاحقة الجزائية».

ولما أرسل وزير التربية استشارة إلى مجلس الخدمة المدنية بشأن بقاء دياب في مهامه من دون أن يتقاضى أتعاباً، أتاه الجواب بالرفض. وحتى يوم أمس، كان دياب لا يزال يداوم في المديرية، فيما لا يعرف ما سيكون قرار حمادة في هذا الشأن. لكن يجدر التنكير بالقانون هنا ولا سيما المادة 14 من نظام الموظفين التي تنص في بندها الثاني على الآتي: «أن يخضع الموظف للرئيس المباشر وينفذ أوامره وتعليماته إلا إذا كانت هذه الأوامر والتعليمات مخالفة للقانون بصورة صريحة واضحة. وفي هذه الحالة، على الموظف أن يلفت نظر رئيسه خطياً إلى المخالفة الحاصلة ولا يلزم بتنفيذ هذه الأوامر والتعليمات إلا إذا أكدها الرئيس خطياً، وله أن يرسل نسخاً عن المراسلات إلى إدارة التفتيش المركزي».

دون أن يذكر في المحضر ما إذا كان رئيس اللجنة والأعضاء المكلفون مهمة التسليم والتسلم قد اطلعوا على جداول الجردة التي صرحت المديرية الجديدة بأنها تسلمت المعدات والتجهيزات استناداً إليها.

المفارقة أن قرار تكليف المديرية الجديدة بمهمات المدير السابق حصل بعد إعفاء الأول في شهر أيار، ومن ثم صدر قرار آخر في نهاية العطلة الصيفية بإعادة نقل هذه المديرية إلى مركز آخر قبل بداية

العام الحالي، ما يطرح أسئلة كثيرة؛ منها: هل اكتشفت الجهة التي نقلت المديرية إلى المعهد أيضاً سوء إدارتها، فبادرت إلى إعادة نقلها، أم أن الغاية من تكليفها الإدارة بعد التخلص من المدير السابق كانت من أجل تحقيق هدف وحيد ومهم يتمثل في الموافقة والإشراف على إخراج المعدات والتجهيزات الطبية الغالية الثمن من مخازن المعهد إلى جهة مجهولة من دون أن تطرح أي أسئلة أو تبدي أي اعتراض؟

السؤال أيضاً أن يجري في الوقت نفسه إعفاء الناظر في المعهد من مهامه وتعيين ناظرة جديدة بدلاً منه، كونه مسؤولاً عن التجهيزات والمعدات ولا يمكن إخراج أي منها من دون موافقته. وبعد الانتهاء من تحقيق المهمة، تم إبدال المديرية الجديدة بالناظرة الجديدة، وهذه المفاجأة الثالثة. كل ذلك حصل خلال العطلة الصيفية.

ومن التسريبات أيضاً، إعطاء تعويضات خيالية لرئيس وأعضاء اللجنتين الفاحصتين في الامتحانات الرسمية المهنية للدورة الأولى في

إدارية أنه في أيار الماضي، طلب المدير العام من مدير أحد المعهدين المذكورين إخراج المعدات من المخازن. إلا أن مدير المعهد، بحسب المصادر، رفض هذا الطلب الشفهي بسبب ما قد يترتب عليه شخصياً من مسؤولية إذا فقدت المعدات، وطلب من المدير العام تزويده بكتاب خطي بهذا الخصوص. لكن ما حصل أن المدير نُقل إلى معهد آخر، وجرى استبداله بمديرة جديدة تبدي

تعاوناً أكثر في هذه المسألة. وهذا ما حصل. وكان المدير السابق قد أصر على وجوب إجراء اجتماع التسليم والتسلم بإشراف اللجنة المكلفة في مبنى المعهد المذكور، وليس في مبنى المديرية في الدكوانة ليتسنى لأعضاء اللجنة إجراء الجردة على أرض الواقع وعدم الاكتفاء فقط بجداول وبيانات لا يمكن التأكد من صحتها أو مطابقتها الفعلية. وعندما رفض

الطلب، دون المدير السابق تحفظه على صفحات المحضر ولم يوقع الصفحة الأخيرة. وقد تبين في ما بعد أنه جرى تحوير في نص البند الرابع من المحضر، ففي النص الأول ورد أن المدير السابق لم يتقدم بجردة تبين موجودات المعهد كونه لم يستطع الذهاب إلى حرم المعهد لأسباب خاصة، فتعذر على اللجنة التحقق من المطابقة. وكان المدير قد أصر على عدم جواز التوقيع على الجردة بعيداً عن المعهد ومن دون التحقق منها بحضور أعضاء لجنة الإشراف على التسليم والتسلم التي شكلها دياب، ولا سيما أن هناك أسباباً أمنية حالت دون تمكنه من إعداد جداول مفصلة بالمعدات والموجودات قبل مغادرته المعهد (كما هو ثابت في إفادة

المغادرة الموقعة من المديرية المكلفة). وهنا تشير المصادر إلى أن الأسباب الأمنية تتعلق بدخول مجموعة أشخاص حزبيين إلى المعهد والعبث بالمستودعات.

وقد استكمل الاجتماع من دون المدير السابق ولم يتسنى له التوقيع على الصفحة الأخيرة من المحضر وتم تغيير مضمون البند 4 والاكتفاء بالتدوين «بأن المديرية الجديدة للمعهد تسلمت التجهيزات على مختلف أنواعها وفقاً لجردات معدة وموقعة من أمين الصندوق ورئيس الدروس التطبيقية ورئيسة مختبر المعلوماتية وأحد المتعاقدين، من

فقدت معدات بملايين الدولارات من مخازن أحد المعاهد تعود لوزارة الصحة العامة (الأخبار)

فقدت معدات

وتجهيزات طبية باهظة الثمن في مخازن

معهدين مهنيين وإعطاء تعويضات

خيالية للجان الامتحانات الرسمية المهنية للدورة الأولى. هذا غيض من

فيض الفضائح في أروقة المديرية العامة للتعليم المهني والتقني

فانت الحاج

الكلام على صفقات وسمسرات تجري في قطاع التعليم المهني والتقني الرسمي والخاص يكاد يكون الحديث اليومي منذ سنوات للمديرين والأساتذة والموظفين في أروقة المعاهد والمدارس المهنية الخاصة والرسمية، لكن يصعب في أحيان كثيرة امتلاك مستندات ووثائق تدعم هذا الكلام وتفصح المخالفات القانونية. فالمديرة العامة، بحسب مصادر إدارية مواكبة لأحوال القطاع، لديها القدرة على إصدار فتاوى قانونية في أي ملف تربوي أو إداري.

فضيحة فقدان معدات لوزارة الصحة

لكن ما يطفو على السطح قبيل اقتراب موعد خروج المدير العام أحمد دياب في 19 كانون الأول المقبل إلى التقاعد، يعطي بعض الإشارات، منها فقدان معدات وتجهيزات طبية باهظة الثمن قدرت بملايين الدولارات تعود لوزارة الصحة العامة، بعد إيداعها في مخازن معهدين مهنيين في الجنوب بالتنسيق مع دياب، في آخر أيام ولاية وزير الصحة آنذاك علي حسن خليل في عام 2013.

يومها، حضرت لجنة من وزارة الصحة لتأكيد استلام المعدات من البائع ودفع ثمنها. في التفاصيل التي ترويها مصادر

على اليابسة، على أن تكون المعامل بواسطة الفبول والديزل حصراً، ثم مدد مهلة تقديم العروض لثلاثة أسابيع بدلاً من أسبوعين!

في الواقع، اعترضت إدارة المناقصات على هذه الشروط التي تحد من المنافسة، وطلبت توسيعها وجعلها أكثر تلاؤماً مع قانون المحاسبة العمومية، إلا أن إصرار مجلس الوزراء ووزير الطاقة على السير بهذه الشروط، دفع إدارة المناقصات إلى فتح استدراج العروض واستقبال العروض. لكن النتيجة جاءت على قدر البنود المطلوبة، فقد كان لافتاً أن تقدم إحدى الشركات مستندات غير أصلية، رغم أن دفتر الشروط ينص على أن تكون كل المستندات أصلية، وكان لافتاً أن تكون هناك أخطاء إدارية جسيمة في عروض أخرى، وألا تتمكن الشركات من إثبات جديتها في المنافسة. هذا الأمر يعزى أساساً إلى مهلة تقديم العروض القصيرة التي تركت انطباعاً سلبياً لدى الشركات الدولية والمحلية الراقية في الفوز بصفقة قيمتها مئات ملايين الدولارات، فامتنتعت هذه الشركات عن المشاركة، فيما شكّل عنصر الوقت عاملاً ضاعطاً على الشركات التي أخذت قراراً بالمشاركة... باختصار، المنافسة لم تفتح على مصراعها، ولا لجهة المهل التقديم والتسلم، ولا لجهة المعامل ونوعية الوقود لإنتاج الكهرباء من فحم حجري إلى غاز بأنواعه وفبول وديزل، ولا لجهة الشروط الإدارية التي جرى تشديدها بنحو لا يتلاءم مع طبيعة المناقصة، إذ كان يمكن تخفيف بعض الشروط التي لا تعدّ جوهرية، لكن تأمينها يتطلب وقتاً طويلاً.

النسبي سلك طريقه إلى التنفيذ، وباتت المراجعات والأخطاء لا تذكر، فيما نسبة الاقتراع تبدو جيدة بالنظر إلى أن الانتخابات تجري يوم الجمعة حيث يذهب الطلاب إلى قراهم.

في المقابل، شكك ممثلو القوى السياسية من إجراء الاستحقاق في هذا النهار، إذ ليس هناك دروس في بعض الكليات، ولا سيما في إدارة الأعمال.

